

شرح قواعد الأصول ومعاقد الفصول المطول للشيخ أحمد بن عمر

الحازمي ٣

أحمد الحازمي

بسم الله الرحمن الرحيم يسر موقع فضيلة الشيخ احمد ابن عمر الحازمي ان يقدم لكم هذه المادة هذا يقول هل هناك فرق بين قوله مأمور به او مكلف به او مطلوب؟ ليس بينهما حقا لكن مكلف به هذا يشمل التحرير - [00:00:00](#)

مأمور به مطلوب بهذا يشمل الامر والندم. اما مكلف به هذا يشمل يكون اعم. اذا مكلف به يا عم من فضلي مأمور به او مطلوب. يقول ذكرت ان المعرفة مخالفة للعلم حيث انها تشمل ادراكات الجازم والظننية - [00:00:28](#)

وهل العلم يخالف هذا وقد عرفنا في الورقات ان العلم ادراك المعاني مطلقا. نعم ذكرت ما ذكره المصنف والمعتمد ما ذكرته هناك ان العلم ادراك المعاني مطلقا هذا هو الصحيح. لكن اكثر اصوليا على ان العلم هو ادراك جازب - [00:00:48](#)

ذكرت ان نسبة الوصول الى سائر الفنون التباين والتناقض. كيف هذا ونحن نعلم ان ان ركن الاصول الاعظم اللغة العربية لا لا خلاف ان اللغة العربية مبحث الاصوليين مخالف لمبحث اللغويين - [00:01:08](#)

من بينهما فرق ارجو ان تشرح اصول الفقه بالمعنى النقيبي باقتضاء هذا صعب هذا. وما معنى ادلة الفقه الاجمالية؟ يعني ادلة الفقه اجماليا المعنى العام الدليل فقهي الاجمالى هو الذي لا يتعلق به جزئية معينة. يعني - [00:01:28](#)

مطلق الامر للوجوب. مطلق الامر للوجوب. هذا يفييد ماذا؟ يفييد ان صيغة افعل اذا جاءت مجرد عن القرائن الصالحة عن الوجوب تحمل على الوجوه اذا هل تعلق بالصلة او الزكاة او الحج؟ لا لم يتعلق. حينئذ كانت القاعدة عامة وكان الدليل عاما. ان كان - [00:01:48](#)

الاكره فعلا ولكن في غير القتل كالزناد. نعم الاكره عام. انما يمثل العنصريون القتل لانه فيه تعدى. اما كل فعل او كل محرم اقضى عليه فهو داخل فيه ما هو الندب؟ هذا سياتينا استعجل ارجو اعادة شرح مكلف - [00:02:08](#)

هذا عدناه وامس. طيب بسم الله. نعم. بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه. قال المصنف رحمة الله تعالى والاحكام الاسماء تكليفية وخمسة - [00:02:28](#)

وانقسم الى معين لا يقوم الصلاة والصوم والى محكم باقسام مكسورة. يجزي واحد مناشر كفارة من حيث الوقت الى مضيق له وقت لا يزيد على فعله صوم رمضان واذا موسع وهو ما كان وقته المعين يزيد على فعله والصلاه والحج فهو مخير في - [00:02:48](#)

فلو اخر ومات قبل ضيق الوقت لم يحصل لجواز التأخير بخلاف ما بعده. ومن حيث الفاعل الى فرض عين وما لا تذكر النيابة مع القدرة وعدم الحاجة. كالعبادات الخمس دفاع وما يسقطه - [00:03:28](#)

في البعض مع القدرة وعدم الحاجة في الحيد والجنازة. والغرض منه وجود الفعل في الجمل. فلو تركه الكل وما لا يتم الوادي الا به اما اما غير مقبول بالكلف كالقدرة واليد في الكتابة - [00:03:48](#)

استكمال عدد الجمعة فلا حكم له. وأما مقدور وأما مقدر كالسعي للجمعة وصوم فجر من الليل. وغسل جزء فلو اشتبهت اخته باجنبية او ميته وجب الذبح تخرج عن مواقعة الحرام. فلو وقع واحدة واكل مصادرًا مباحًا لم يكن موقعا للقراء باطلًا - 00:04:08
لكن ظاهرا بفعل ما ليس له ومندوما وهو ما الثواب على اشكاله بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على نبينا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين اما بعد. ذكرنا ان هذا الباب معقود في بيان الحكم ولوازمه - 00:04:38

واركان الحكم اربعة حكم ومحكوم فيه ومحكوم عليه وحاكمه وذكر المصنف هذه الاوجه كلها الا المحكوم فيه وهو فعل المكلف. ثم لما بين لك حد الحكم فيما يراه بانه قضاء الشارع على المعلوم بامر ما نطقا او استنباطا وقلنا هذا اقرب الى مدلول الحكم عند الفقهاء وليس عند الاصوليين لانه - [00:04:58](#)

عرفه بماذا؟ بقضاء الشارع. يعني حكم الشارع على كذا. على المعلوم. حينئذ هذا اقرب الى قول الاصول قول الفقهاء بانه مدلول قولوا خطاب الشارع. ثم بعدهما عرف لك الحكم وقد ذكر ضمنا في الحد السابق ان الحكم الشرعي قسمان - [00:05:28](#) تكليفي وحكم وضعى. حكم تكليفي وحكم وضعى. فقال والاحكام قسمان. والاحكام الشرعية وليس غيرها. لماذا؟ لأن الحديث في الحكم الشرعي والاحكام قسمان. قسم يعنون له بالاحكام تكليفية احكام تكليفية يقال احكام تكليف احكام التكليف وعرفنا معنى التكليف فيما سبق لغة - [00:05:48](#)

وهذه الاضافة هنا احكام التكليف من باب اضافة الشيء الى سببه. يعني الاحكام التي تسبب في وجودها هو التكليف. لأن التكليف هو سبب ثبوت الاحكام. اذا لا حكم شرعى الا اذا وجد التكليف فإذا انتفى التكليف - [00:06:18](#)

حينئذ ده حكم شرعى هذا هو الاصل. اذا احكام التكليف نقول هذا من باب اضافة الشيء الى سببه لأن التكليف سبب ثبوت الاحكام احكام تكليفية واحكام وضعية. الاحكام التكليفية ما يكون البحث فيها عن التأثيم وعدمه - [00:06:38](#)

اللى يعثم او لا يأتم. هل يثاب او لا يثاب؟ وهذه المعانى لها بالخمسة الآتية. واحكام وضعية وهي ما يكون البحث فيها عن النفوذ وعدمه كالصحة والفساد والاداء والقضاء ونحو ذلك من سيأتي بيانه. وعلى طريقة الاصوليين ان يقال - [00:06:58](#) الاحكام التكليفية ما اقتضى الخطاب طلبه او تخديره. اذا اقتضى الخطاب الشرعي طلبا او تخيرا حكمنا عليه بانه حكم تكليفي. لأن الطلب قسمان كما سبق وسيأتي هو التخدير - [00:07:18](#)

المقصود به الاباحة. والوضعية هي جعل الشيء علامة او صفة لشيء اخر. جعل الشيء علامة او صفة لشيء اخر. كجعل دلوك الشمس سببا لوجوب صلاة الظهر ونحو ذلك. حينئذ نقول الحكم - [00:07:38](#)

الوضع هذا مأخوذ من الجعد كون الشيء علامة على شيء اخر. لأن الله جل وعلا يقول اذا وجد هذا في الكون وهو من فعله اذا وجد فقد صار هذا الوجود علامة على وجود حكم تكليفي وهو اما الایجاب او التحرير. حين - [00:07:58](#)

يكون الحكم الجعلى في الاصل ليس من فعل العبد وانما هو من فعل الله عز وجل. والاحكام قسمان كما ذكرناه سابقا وهو شامل في الحد الاصح او المشهور عند جماهير الاصوليين بان الحكم الشرعي خطاب الله المتعلق بفعل المكلف بالاقتضاء - [00:08:18](#) او التخدير او الوقف بالاقتضاء او التخدير قلنا هذا مختص بالاحكام التكليفية او الوقف هذا مختص بالاحاديث الوضعية. قال تكليفية يعني القسم الاول تكليفية نسبة الى التكليف. قال وهي خمسة - [00:08:38](#)

اي هذه الاحكام التكليفية محصورة بعدد عند جماهير اهل العلم وانها خمسة احكام لا سادس لها ودليل القسمة هو الاستقراء. هو الاستقراء والتتبع للنصوص الشرع. فقالوا خطاب الشرع اما ان يقتضي - [00:08:58](#)

طلبا او تخثيرا لأن الكلام الان في الاحكام التكليفية فننظر اليه من جهة القسم الاول خطاب الله المتعلق بفعل المكلف بالاقتضاء او التخدير وعرفنا ان الاقتضاء المراد به الطلاق. خطاب الله تعالى اما ان يقتضي طلبا او تخثيرا - [00:09:18](#)

واقتضاء الطلب الذي هو والاقتضاء الذي هو طلب اما ان يكون طلب فعل او طلب ترك. وكل منهما ان مجاذل او غير جاز اثنان في اثنين باربعة حينئذ نقول عند التفصيل خطاب الله تعالى المقتضي - [00:09:38](#)

الطالب للفعل على جهة الجزم بحيث لا يجوز معه الترك بان يكون رتب العقاب على ترك الفعل هذا يسمى ببابا عند الاصوليين. متعلقه الذي هو فعل المكلف يسمى واجبا. خطاب الله المتعلق بفعل المكلف - [00:09:58](#)

المقتضي لطلب فعل لا على جهة الجزم هذا يسمى ندبا عند الاصوليين ومتعلقه الذي هو فعل المكلف يسمى مندوبا. هذا النوع الاول مقتضى طلبا. ما اقتضى طلبا لايجاد فعله النوع الثاني ما اقتضى طلبا وهو تركه. وهذا ايضا قسمان. ترك مع جزم يعني بان قطع -

[00:10:18](#)

بالمنهي عنه. بحيث رتب العقاب على الفعل عكس الاول. رتب العقاب على الفعل. هذا يسمى الاصوليين تحريما ومتعلقه الذي هو فعل مكلف يسمى حراما او محظورا. طلب الترك لا مع الجميع - [00:10:48](#)

بان لم يرتب الاقامة على الفعل هذا يسمى عند الاصوليين كراهة ومتعلقه الذي هو صفة فعل المكلف يسمى مكروها. هذه اربعة اقسام دخلة في قوله بالاقتضاء. وهذا بالاستقراء والتتبع لا يوجد لها اه خامس. او تخمير - [00:11:08](#)

الذى هو خير الشارع بين الفعل والترك. خير المكلف بين ان يفعل او يترك هذا يسمى اباحتة. وهذا قل على قول الجمهور لماذا؟ لأن بعض الشافعية والحنابلة ايضا زادوا قسما سادسا زادوا قسما سادسا وهو - [00:11:28](#)

يسمى بخلاف الاولى. خلاف الاولى هذا متعلقه النوع الرابع. ما طلب الشارع ترك انه لا على الجزم. هذا سميته ماذا؟ مكروه. كراهة ومتعلقه صفة الفعل الذي هو مكروه. قالوا لا هذا لا نقول مكروه كذا - [00:11:48](#)

وانما نقول ما طلب الشارع تركه لا مع الجزم اما ان يرد بنص خاص بالنهي عنه او لا. ان ورد بهي خاص عنه بان نص الشرع وكان النهي هنا ليس على جهة الجزم نقول هذا مكروه. قوله صلى الله عليه - [00:12:08](#)

اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس. هذا نهي مطلوب تركه. هل هو على وجه التحرير؟ نقول لا. لانه ليس هل هو طلب ترك للفعل لا على وجه الجزم؟ نقول نعم. هل ورد فيه نص خاص؟ نقول نعم عين الناس - [00:12:28](#)

حيئذ يسمى مكروها. لماذا؟ لأن الشارع طلب ترك الفعل لا على الجزم وقد نص عليه بعينه. فقال لا يجلس اما اذا طلب الشارع تركه لا على الجزم ولم ينص عليه وانما علم من - [00:12:48](#)

اخري من جهة الفهم من جهة الالتزام فهذا يسمى خلاف الاولى. وهو كل المأمورات على جهة الندب قالوا كل امر كل امر امر به الشرع على سبيل الندب فهو مستلزم من جهة المعنى النهي عن ضده. كما قالوا في - [00:13:08](#)

باب الامر امر الاجابة. امر اجاب الذي هو صيغة افعل. نقول هذا يدل على الوجوب. يستلزم من جهة المعنى النهي عن الامر على جهة الالزام صيغة افعل الا نقول انها تدل على الوجوب هذه صيغة تدل على النهي - [00:13:28](#)

من جهة المعنى ما نوع النهي الذي اقتضته من جهة المعنى؟ التحرير. اذا امر الشرع بامر على سبيل الندب. قالوا هذا نستلزم من جهة المعنى النهي عن ضده نهي خلاف الاولى. قالوا مثل ماذا؟ قالوا اذا امر الشارع او - [00:13:48](#)

كما امر بصلوة الظحى. صلاة الظحى هذه سنة. هل ورد النهي عن ترك صلاة الظحى؟ قالوا لا. لما امر بها على سبيل الندب استلزم من جهة المعنى النهي عن تركها. اذا ترك صلاة الظحى هذا لم يرد فيه نص خاص - [00:14:08](#)

وانما استلزم الامر بها ندبا النهي عن تركها ولكنها لا على وجه الكراهة وانما على وجه خلاف الاولى ذلك قعدوا قاعدة الامر بالشيء ندبا. يستلزم النهي عن ضده نهي خلاف الاولى. الامر بالشيء ندبا - [00:14:28](#)

استلزموا النهي عن ضده نهي خلاف الاولى. وهو قاعدة عامة كل امر امر به الشرع على جهة الندب ولم يرد نهي خاص في ضده فهو محمول على النهي ولكنه نهي خلاف الاولى. هذه ستة اذا ليست بخمسة ولذلك قلنا على قول - [00:14:48](#)

الجمهور ثم الخطاب المقتضي للفعل جزما فايجب لذاذ النقل وغيره الندب وما الترك تحريم له الاثم انتسب فإذا خلاف لولا وكراهة الخذل ذاك هو الاباحة والفعل والاجتناب. هكذا ذكره صاحب المراقي تبعا السبكي - [00:15:08](#)

في جمع جوامع اذا بعض المالكية كما هو مذهب كثير من الشافعية المتأخرین ان القسم سداسيا. وليس بي خماسية والحناف يزيدون على القسم الخماسيه بامرين. فيجعلونها سبعة. زادوا ماذا؟ زادوا الفرض - [00:15:28](#)

والكراهة على جهة التحرير. كراهة تنزيهية عند الجمهور. والكراهة التحريمية عند ابى حنيفة واصحابه. ما وجه التفرقة قالوا نأتي الى جزء معين وهو ما طلب الشارع فعله طلبا جازما. ما طلب الشارع فعله - [00:15:48](#)

وطلبا جازا هذا سميته بماذا؟ بماذا؟ ما يسمى ايجابا. عند الاحناف لا. قالوا ما طلب - [00:16:08](#)

سارعوا فعله على جهة الجزم لا نقل مطلقا هو واجب. وانما ننظر الى طريق الثبوت. فان ثبت ما طلبه الشارع طلبا لازما بدليل القطع

هذا نسميه فرضا. وما وما طلب الشارع فعله طلبا جازما بدليل ظني - [00:16:28](#)
فلا نسميه فرضا وانما نسميه واجبا. اذا القسم الذي اطلق عليه الجمهور انه واجب مطلقا سواء ثبت بدليل قطعي او بدليل الظن عند الاحناف لا يساوي لا يساوون بين الطريقيين. بل لا بد من التفرقة بين الدليل القطعي والدليل - [00:16:48](#)

ولذلك عندهم تفرقة بين الفرض والواجب. الواجب ما ثبت بدلبله ظني والقطع ما ثبت بدلبل اه والفرض ما ثبت بدلبل قطعي. وعنده الجمهور لا. بل هو عينه. ولذلك قال صاحب المراقي والفرز والواجب قد توافق - [00:17:08](#)

هذا هو الاصح. لماذا؟ لاستواء حددهما كما سيأتي. لأن الفرض ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه على ما يذكره المصنف هنا وكذلك حكم الواجب. اذا السويا في الحد. استويا في في الحد. اما - [00:17:28](#)

الكراءة التحريرية فزادوها في القسم الثالث. وهو ما طلب الشارع تركه طلبا جازما. قلنا هذا نسميه تحريمها مطلقا سواء ثبت بدلبل قطعي او بدلبل ظني. بدلبل قطعي او بدلبل الظن. عند الاحناف - [00:17:48](#)

لننظرهم في الفرض والواجب من جهة الدليل الثبوت نظروا ايضا في هذا القسم فقالوا ما ثبت بدلبل القطع نسميه حراما. وما ثبت بدلبل ظني ما طلب الشارع تركه. طلبا جازما بدلبل ظني - [00:18:08](#)

لا نسميه حراما وانما نطلق عليه الكراءة التحريرية. اذا الفرض عند الاحناف اعلى من الواجب. والحرام عند الاحناف كراءة التحريرية الكراءة التحريرية لان الفرض ثبت بدلبل قطعي و الحرام ثبت - [00:18:28](#)

بدلبل قطعي. والواجب ثبت بدلبل الظن والكراءة التحريرية ثبتت بدلبل ظني. اذا على الترتيب الفرض اعلى ثم الواجب ثم الحرام ثم الكراءة التحريرية. لكن الجمهور يقولون لا ننظر الى الى الدليل. بل الى الحكم نفسه وهو خطاب الله عز وجل - [00:18:48](#)

لماذا؟ لاستواء حد كل منهما الحرام والكراءة التحريرية يشمله محد واحد. ولذلك لو قيل حد لنا الكراءة التحريرية لقال ما طلب الشارع تركه طلبا جازما. ما حد الحرام ما طلب الشارع تركه طلبا - [00:19:08](#)

اذا نوع الدليل لا مدخل له في حقيقة الشيء. نوع الدليل لا مدخل له في حقيقة الشيء وانما ننظر الى مدلول نفسي نفسه. اذا تكليفية قال وهي خمسة. معلومة بطريق الاستقراء وهذا قول الجماهير. عند الشافعية وبعض المالكية - [00:19:28](#)

زيادة خلاف الاولى وعند الاحناف زيادة الفرض والكراءة التحريرية. قال واجب هذا هو الاول. الحكم التكليف الاول هو الواجب. وذكرنا ان متعلق الايصال هو فعل المكلف. اذا تعلق الايصال بفعل المكلف سمي الفعل واجبا. وهنا يقول اولها واجب. هل هذا مستقيم - [00:19:48](#)

هل هذه الثقل؟ هل الواجب حكم شرعى؟ لا ليس بحكم الشرع. الواجب ليس بحكم شرعى. ولذلك ذكرنا فيما سبق ان الاصوليين يقولون ايصال ووجوب وكل معنا ايصال ووجوب متحдан بالذات مختلفان بالاعتبار. لان ايصال هو عين الخطاب هو نفسه اقاموا الصلاة - [00:20:18](#)

وهو نظر الوصول والوجوب هو مدلول واقيموا الصلاة. اذا بالنظر الى فعل المكلف تعلقت اقاموا الصلاة دلت على الوجوب. اما هي عينها فهي اصال. ولذلك الاصح ان يقال اوجب الله الصلاة - [00:20:48](#)

ايصالا فوجبت الصلاة وجوبا. مبحث الاصوليين في الاول اوجب الله الصلاة ايصالا. ومبعد الفقهاء في الثاني فوجبت الصلاة وجوب تعلق الايصال بفعل المكلف يجعل وصف فعل المكلف انه واجب. فحيثئذ - [00:21:08](#)

ماجد هذا على زناتي اسمي فاعل يدل على ذات وصفة. اذا ذات متصفة صفة هي الاجهاد الفعل الذي تعلق به الايصال لا يمكن ان يكون هو عين كلام الله عز وجل. مع تقرير ان ايصال هو عين كلام الله - [00:21:28](#)

عز وجل ولذلك نقول هي حكم والحكم صفة الحاكم. صفة الحاكم. اذا نقول واجب هذا ليس بحكم شرعى انما هو فعل او فعل المكلف الذي تعلق به الايصال فهو من متعلقات الحكم وليس من اقسامه. اذا هو من متعلق - [00:21:48](#)

الحكم يعني ما تعلق به الحكم هو فعل المكلف. كما سبق هناك. ولذلك هذه المسائل كلها التي تأتي في احكام تكليفية ما يضبطها حق الظبط الا من عرف محتجزات الحكم الشرعي على وجهها الصحيح. ولو بتعقب ولو بدقة ولو بتكلف - [00:22:08](#)

قلنا حكم خطاب الله المتعلق بفعل المكلف. حكم الله او خطاب الله المتعلق بفعل المكلف. اذا المتعلق ليس هو عين المتعلق. عندنا متعلق ومتصل. ما هو المتعلق؟ خطاب. خطاب الله المتعلق - [00:22:28](#)

نعت لي خطاب المتعلق بفعل المكلف فعل المكلف متعلق به. ها؟ مثل ما نقول هكذا المروحة. تعلقت بالسقف المتعلق هو الايجاب. والمتعلق به هو فعل المكلف. حينئذ الواجب من قسم متعلق او المتعلق - [00:22:48](#)

المتعلق وحينئذ ليس حكما شرعاً ليس حكما شرعاً وانما توسيع الاصوليون في ذلك توسيعاً من ما جعل النقد موجهاً اليه من هذه الحقيقة. وانما يقال عرف الواجب باعتبار كونه متعلقاً الحكم - [00:23:08](#)

الشرع الذي هو الاجابة الذي هو الاجابة. اذا اردنا ان نحد الواجب باعتبار المتعلم لا باعتبار المتعلق. فنقول الواجب باعتبار المتعلق وهو الايجاب. وهو الحكم الشرعي الحقيقي. حده ما طلب الشارع فعله طلباً جازماً. اذا اردنا ان نحد - [00:23:28](#) انه باعتبار المتعلق فنقول كما قال المصنف هنا ما يثاب او ما يقتضي التواب على الفعل والعقاب على الترك. اذا له حيثيات ننظر اليه من حيث المتعلق فنعرفه من حيث الايجاب. وننظر اليه من حيث المتعلق فنعرفه من حيث كونه صفة لي - [00:23:58](#)

فعل المكلف. نقول الواجب له معنی اللغوي ومعنى السلاح. اما معناه في اللغة فهو ساقط وثابت. يعني يأتي بمعنى الساقط ويأتي بمعنى من مجده بمعنى قوله جل وعلا فإذا وجبت جنوبه يعني سقطت ولزمت محلها هذا هو الاصل - [00:24:18](#) وجاء في الحديث الميت فإذا وجب فلا تبكي باقية يعني اذا سقط ولزم محله. ويأتي بمعنى ثابت بمعنى الثابت ومنه يقول صلى الله عليه وسلم اسأل الله اسأل الله اسأل الله موجب رحمتك. موجبات جمع موجبة وهي الكلمة الموجبة للرحمه. الواجب - [00:24:38](#) بمعنى الساقط والثابت الساقط كما ذكرناه في المثالين. فإذا وجب فلا تبكي باقية. والساقط والثابت كما في قوله صلى الله وسلم اللهم اني اسأل الله موجبات رحمتك موجبات جمع موجبة وهي الكلمة الثابتة او التي تثبت لصاحبها الرحمة - [00:24:58](#)

اذا يأتي الواجب بمعنى الساقط والثابت. طيب الوجوب يكون على هذا بمعنى السقوط والثبوت. وورد ايضاً بمعنى لذلك جاء في المصباح وجوب البيع والحق يجب وجوباً ووجباً لزم وثبت. لزم - [00:25:18](#)

وجوب البيع ووجوب الحق يجب وجوباً ووجبة لزم وثبت. اذا يأتي بمعنى اللازم ويأتي بمعنى الثابت. اطاعت بنو عوف اميراً نهاهم عن السلم حتى كان اول واجب. اطاعت بنو عوف امير - [00:25:38](#)

ها هم عن السلم حتى كان اول واجبه. اما في الاصطلاح فنقول الواجب له اعتباران. اما ان ينظر اليه باعتبار المتعلق فحينئذ نقول من حيث كونه حكما شرعاً ما طلب الشارع فعله طلباً جازماً. ووردت حدود كثيرة - [00:25:58](#)

في تعليق الواجب الاصطلاح واكثرها صحيحة. وان كان يعترض كثير من الاصوليين على كثير منها لكنها كلها متقاربة والانتقاد آه قليل ويمكن ان يجاب عنه. والذي يمكن ان يناسب هذا المقام ان نقول الايجاب هو ما طلب الشارع فعله طلباً جازماً. ما - [00:26:18](#) يعني حكم شرعي او خطاب الله طلب الشارع طلب اخرج اخرج مال فيه وهو الاباحة. اخرج المباح ليس فيه طلب. ما طلب الشارع فعله اخرج ما طلب الشارع تركه وهو الحرام والمكروه. طلباً جازماً اخرج المندوب. اذا صار هذا الحد - [00:26:38](#)

على جهة التقرير صار هذا الحد مختصاً بالايجاب. ما طلب الشارع فعله طلباً جازماً ما طلب نقول هذا جيس ما جنس يشمل جميع الاحكام الشرعية تكليفيها. طلب الشارع اخرج الاباحة او المباح لانه ليس فيه طلب. سوى في - [00:27:08](#)

الطرفان الفعل والترك. طلب الشارع فعله خرج ما طلب الشارع تركه. وهو الحرام والمكروه لانهما مطلوب ان الترك الاعدام. طلباً جازماً ما طلب الشارع فعله لم يخرج الندب بعد. لانه مطلوب الفعل. طلباً جازماً - [00:27:28](#)

هذا مصدر طلباً جازماً يعني على وجه القطع. بان رتب الشارع على تركه الوعيد. بان رتب الشارع على تركه الوعيد. وهذا اخرج الندب لانه مطلوب الفعل طلباً غير جاز بان لم يرتب الشارع على - [00:27:48](#)

الوعيد. هنا عرفه من جهة اخرى وهو كونه صفة لفعل المكلف. قال واجب حين اذ نقده من حيث تعلقه بفعل المكلف. لابد من تقديره. لانه اراد ان يعرف الواجب بكونه حكماً شرعاً - [00:28:08](#)

قلنا هذا لا يصح بهذا الحد. وانما نعرف الواجب من حيث كونه حكماً شرعاً الذي هو الايجاب بالتعريف السابق. ما طلب الشارع فعله

الذى ذكره المصنفون على المشهور عند المتأخرین ما يقتضي الثواب على الفعل والعقاب على الترک هذا تعريف - 00:28:28
وادي من حيث تعلقه بفعل المکلف. لأن الواجب صفة الفعل الذي فعله المکلف. وليس هو صفة لکلام الله عز وجل ولا مدلولا لکلام الله
عز وجل. اذا واجب ليس هو الحكم الشرعي عند الاصوليين وليس هو الحكم الشرعي عند الفقهاء - 00:28:48
لان مدلول الحكم الشرعي في اقیموا الصلاة عند الفقهاء هو الوجوب لا الواجب ومدلول الحكم الشرعي عند الاصوليين
هو الایجاب لا الواجب ولا الوجوب. اذا نقول قوله واجب اي من حيث تعلقه - 00:29:08
فعل المکلف. قال واجب يقتضي الثواب على الفعل. يقتضي الثواب على الفعل. يقتضي يعني يترب عليه والاقتضاء الاصل فيه
الطلاق. يعني يطلب ويترتب على فعله وایجاده الثواب. هذا اذا نظر - 00:29:28
فاما به تعريف للواجب بلازمه. لماذا؟ لأن الثواب والعقاب حكمان على تحصیل وایجاد الواجب. وليس هو عيب الواجب.
والحكم على الشيء فرع عن تصوره. ولذلك يقال في هذا انه رسم وليس بحد. لأن ذكر الشمرة او ذكر الحكم ها نقول هذا من قبيل
الرسوب - 00:29:48
لام من قبيل الحدود. حينئذ نقول اذا ذكر الشيء برسمه بثمرته بحکمه بلازمه نقول هذا فرع عن حقيقة شيء يقتضي الثواب. الثواب
والعقاب. الثواب هو الجزاء مطلقا. هكذا في اللغة. الثواب هو الجزاء مطلقا - 00:30:18
سواء كان الجزاء بخير او بشر على شر. ولا يختص الثواب بجزاء الخير على الخير. وهذا وارد في الكتاب قل هل انئكم
بشر من ذلك مثوبة عند الله؟ هنا الثواب على شر اذا وقع الثواب على الشر. هل - 00:30:38
الكافار ما كانوا يفعلون. هل توب الكفار وتوب الكفار ليس هو بخير. وإنما هو بشر جزاء على ما فعلوه اذا نقول الثواب لغة الجزاء
مطلقا. ومنه قول شاعر لكل اخي مدح. ثواب علمته وليس لمدح الباهلي ثواب اي جزاء - 00:30:58
والعقاب في اللغة التنکيل على المعصية. التنکيل على المعصية ومنه قول الشاعر ومن عصاك فعاقبه معاقبة تنهى الظلوم ولا تقعده
على ظمأ ولا تقعده على ظمم. اذا عرفنا حقيقة الثواب وحقيقة العقاب. يقتضي الثواب على - 00:31:18
على الایجاد وهنا قال الفعل وهو عام يشمل النية والاعتقاد والترك ويشمل ايضا الفعل الصريح وهو ظاهر الدخول. على
الفعل والعقاب على الترک. على ترکه. اذا لازم الواجب - 00:31:38
وثمرة الواجب انه اذا وجد واتصف به المکلف ایجادا له على وجهه الشرعي نقول ترتب عليه الثواب اذا وجد وادا عدم ولم يأت به
المکلف على وجهه الشرعي حينئذ ترتب العقاب. اذا العقاب وجودا - 00:31:58
العقاب والثواب لازم ان للواجب. وجودا للثواب. وعدهما في الترک اذا ترك الواجب هل يثاب نقول لا يثاب ما الذي يوجد؟ العقاب اذا
ولد الفعل الواجب وجد ماذا الثواب وانتفى العقاب. لكن يذكر اهل العلم هنا ضابطين لابد من ذكرهما. يقتضي الثواب
على الفعل قالوا لا بد من القبيء - 00:32:18
امثلة لان شرط الثواب هو النية. نية التقرب الى الله جل وعلا بكون هذا الفعل طاعة الى الرب سبحانه. ولذلك يقسم الواجب باعتبار
اشترط النية في الاعتداد به وعدهما الى قسمين. فيقال واجب - 00:32:48
لا يعتمد به الا بوجود النية. اذا وجدت النية نية التقرب الى الله سبحانه حينئذ صار الواجب صحيحا. ويثاب عليه اذا فقدت النية لا
يصح الواجب. ولا يثاب عليه بل يعاقب عليه اذا تعمد ذلك. وهذا مثل ما يقال فيه - 00:33:08
انه من العبادات المحسنة كالصلوات الخمس هذا واجب. ولا يمكن ان يثاب على هذا الواجب بل لا يمكن ان يعتبر ويصح الا اذا ولدت
نية التقرب الى الله عز وجل. لا عمل الا البنية. انما الاعمال بالبنيات. فكل عمل يكون مشروطا النية في - 00:33:28
بالثواب عليه. اذا الواجب الذي ترتب عليه يترتب عليه الثواب ولا يوجد الثواب اذا التفت النية واثرت فيه صحة نقول هذا في
العبادات المحسنة التي يعبر عنها بانها غير معقوله المعنى - 00:33:48
معقوله المعنى هذا في الاصل. اذا قسم لا يعتمد به يعني لا يصح الا بوجود نية ها التقرب والامثال كالصلوات الخمس وصيام رمضان
والحج ونحو ذلك. القسم الثاني واجب يعتمد به. يعني يعتبر - 00:34:08

صحيحة يعتبر صحيحاً وبفعله تبرأ الذمة. ويسقط الطلب ولكن لا ثواب عليه اذا فقدت النية اذا ولدت النية مع هذا القسم ترتب عليه ثواب. اذا لم توجد النية نقول الواجب صحيح وتختلف الثواب - 00:34:28

تختلف النية وليس في الواجب من نوالٍ عند انتفاء قصد الامثال. فيما له النية لا تشترط وغير ما ذكرته فغلط لان بعضهم يرى انه يثاب مطلقاً. مثل ماذا هذا؟ النوع الثاني مثل ماذا؟ النفقة على الزوجة. او على - 00:34:48

زوجات هذه واجبة ليست كذلك واجبة لكن اذا انفق على الزوجة خوفاً منها سقط الولد يجب او لا؟ فقط هل تبرأ الذمة بهذا؟ نقول نعم بدأت الذمة وسقط الطلب لكن هل يثاب؟ لا - 00:35:08

لانه لم ينفق على الزوجة طلباً لمراضاة الرب جل وعلاً. وإنما لامر اخر. كذلك رد الدين ورد المقصود. هذه اذا حصل الرد رد المنصوب كما هو؟ وحصل رد الدين كما هو. نقول فعل الواجب. لكن هل يثاب - 00:35:28

نقول لا يثاب الا اذا نوى انه رد الدين امثالاً لامر الله عز وجل. هو انه رد المقصوب او العارية لامر الله عليه فحينئذ نقول هذا القسم الثاني يجزئ ويسقط الطلب وتبرأ الذمة ويثاب - 00:35:48

اما اذا فعله بغفلة عن نية الامثال فاجأ واسقط الطلب ولكن لا ولذلك هذا الذي نص عليه صاحب المراقي وليس في الواجب هذا نفي وليس في الواجب من نوال يعني من عطاء واجر وثواب وليس - 00:36:08

في الوادي بمن نوالٍ عند انتفاء قصد الامثال. فيم له النية لا تشترط. يعني الواجب الذي يعتد به ويكون صحيحاً ولا تشترط النية في صحته ها فيما له النية لا تشترط يصح الواجب وليس في الواجب من نوالٍ يعني من ثواب - 00:36:28

فالنفي يكون للثواب لا للصحة. النفي يكون ماذا؟ للثواب لا للصحة. وغير ما ذكرته فغلطه. ومثله ترك اجتناب المحرم قد يجتنب المكمل الحرام فيترك الحرام. هل كل ترك للحرام يقتضي الثواب - 00:36:48

الجواب له. بل اذا ترك الحرام ممثلاً امر الله عز وجل نقول هذا وجد لها النية ولد شرط الثواب وهو وجود نية التقرب والامثال فيثاب حينئذ. واما اذا ترك الحرام - 00:37:08

ولم ينوي يعني تركه بغفلة. ما استحضر في قلبه هيبة او عظمة الرب جل وعلا او الخوف من الله عز وجل. او انه امثال لامر سبحانه. فهل يعاقب؟ لا لا يعاقب. وإنما نقول انتفى الثواب لانتفاء شرط - 00:37:28

الثواب وهو النية. فحينئذ ترك الحرام لا يثاب عليه مع الغفلة. ويثاب عليه مع النية ولذلك لو فكر الانسان كم وكم وكم ترك من الثواب يعني ترك الربا الان مثلاً الانسان قد يكون غير مرابي وهذه نعمة عظمى - 00:37:48

هل ينوي بأنه تارك للربا ما حضر في قلبه او انه ما جاء في المناسبة او انه تتقدّر نفسه منه؟ نقول اذا كانت هذه الموجبات فحينئذ لا ثواب على الترك. لا ثواب على الترك. اما اذا استحضر في نفسه انه قد يبتلى او يفتتن بهذه - 00:38:08

البلية ولكن ابعاده عنها واجتنابه لها خوفاً من الله عز وجل. وامثالاً لنهيه سبحانه وتعالى حينئذ يوجد او توجد النية. توجد او يوجد الثواب لوجود شرط الثواب وهو النية. ولذلك قال ومثله ترك لما يحرم من غير قصد دانة عن موسى - 00:38:28

ومثله اي مثل الواجب الذي يعتد به ولا ثواب الترك لما يحرم. يعني الترك لمحمد من غير قصدي ذا الذي هو الامثال. نعم مسلم. نعم هو مسلم من الاثم. لماذا؟ لأن الاثم على الزنا مثلاً او الربا - 00:38:48

مرتب على وجوده فإذا لم يوجد لا اثم. لكن لا يلزم من ارتفاع الاثم وجود الثواب. ليس بينهما تلازم. قد يرتفع الاثم لعدم وجود المقتضي. لكن هل يلزم من ذلك وجود الثواب؟ نقول لا. ولذلك قال بعضهم - 00:39:08

ترتب الثواب وعدمه في فعل الواجب وترك المحرم راجع الى وجود شرط الثواب وعدم وعده وهو النية. هكذا قال في شرح الكوكب المنير. وجود الثواب وعدمه في فعل الواجب وترك المحرم راجع الى وجود شرط الثواب وعدم وهو النية. اذا وجدت النية حينئذ ترتب الثواب. اذا - 00:39:28

صفة النية نقول صح الواجب فيما لا يشترط له النية وصح ترك المحرم ولكن لا لا ثواب. ولذلك يقييد هذا فيقال يقتضي الثواب على الفعل. يقتضي الثواب على الفعل مطلقاً. امثالاً. امثالاً - 00:39:58

لامر الرب جل وعلا. والعقاب على الترك والعقاب. اذا يقتضي العقاب؟ لابد سواء يعاقب ها هل كل
واجب يقتضي العقاب؟ ام بعض الواجبات قد يحصل العقل - 00:40:18

من الرب جل وعلا الثاني من عقيدة اهل السنة والجماعة ان الفاسق الملي اذا مات من غير صاحب الكبار اذا مات من غير توبة فهو
تحت المشيئة. قد يكون متفعلا لمحرم. وقد يكون تاركا لواجبه. وقد يغفو الرب جل وعلا - 00:40:38

فاما قيل والعقاب على الترك. حينئذ يفهم من هذا في ظاهره انه يلزم العقاب. يلزم العقاب. ففر كثير من الاصوليين والشرح عن هذه
الجملة والعقاب قالوا يترب ويستحق لأن ترتب العقاب لا يلزم منه - 00:40:58

العقاب واستحقاق العقاب لا يلزم منه وجود العقاب. ولذلك اعترض على ابن مالك رحمة الله في قوله حرف مستحق للبناء. قال قلت
وكل حرف مستحق للبناء. قد يستحق الشيء ولا يأخذه. اذا لا يفهم من هذا - 00:41:18

العبارة ماذا؟ ان الحرف مبني. لماذا؟ لأن الاستحقاق شيء وجود الشيء بالفعل شيء آخر. فحينئذ اذا قيل يستحق العقاب لا يلزم منه
وجود العقاب. واذا قيل ترتب العقاب لا يلزم منه وجود العقاب بالفعل. ولكن هذا مع كثرة الناظرين اليها والقائمين به انا اقول لا -
00:41:38

لماذا؟ لأن النظر هنا في الواجب باعتبار الفعل فعل المكلف. واما كونه معرفوا عنه في الآخرة هذا ليس ليس للنظر في الكتاب والسنة.
وانما دلت النصوص على ان الاصل في تارك الوادي ما هو؟ وجود العقاب والعفو - 00:41:58

وجود هذا هو الاصل. والعفو اصل او طاري. طاري. اذا لا نأخذ الطارى حدا في الواجب. والا لو قلنا الناس مثلا والعقاب على الترك.
الوادي ما يستحقه قد لا يقع العقاب. هذا يكون فيه تقوية لهم الجرأة على ترك الواجبات. ولذلك نقول - 00:42:18

والعقاب على الترك لا اشكال فيه. لماذا؟ لانه باعتبار امر الدنيا والنظر في مدلول النصوص نصوص الكتاب والسنة ثبت بالاستقراء ان
الاصل في الواجب تركه مقتض لماذا؟ للعقاب. يعني يترب ويستحق - 00:42:38

اصل وقوع الشيء الاصل وقوع الشيء. ثم كونه قد يغفو عنه الرب جل وعلا هذا امر طاري. وليس لنا ان نتدخل وانما ننظر فيما يعنيها.
اما كونه يغفو عنه او لا يغفو ليس في نظرنا. واجب يقتضي التواب على الفعل والعقاب على - 00:42:58

هذا حده هذا وعرفنا ان الاصح ان الواجب والفرض مترادفان ان الفرض والوادي المترادفان الفرض والواجب ذو ترادف ومال
نعمان الى التخالف. والواجب والفضل والواجب قد توافقا كالحتم واللازم مكتوب - 00:43:18

هذه الفاظ كلها مترادفة. يقال هذا فرض وهذا واجب وهذا مكتوب. يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام. دل على وجوب كذلك
اللزوم وكذلك الحتم محظوم وملزوم من لزمه بنت مخاطر يعني واجب كذلك الحث كان على ربك حتما مقبولا - 00:43:38

نقول هذه الالفاظ كلها مترادفة ومصدقها ما يثاب على فعله امثالا ويعاقب على على تركه. اذا كلها اسماء والتفرقة بينها وخاصة بين
الواجب والفرض لا دليل عليه. ولذلك ابن قدامة في الروضة قال لاستواء حددهما - 00:43:58

والفرض هو الواجب لاستواء حددهما. يعني حد الواجب هو عين حد الفرض. ولذلك جاء في الحديث قول الرب جل وعلا ها ما تقرب
الي عبدي باحب مما افترضته عليه. فدل على ماذا؟ ماذا نفهم من هذا - 00:44:18

ولا يزال عبدي يتقارب الي بالنوافل اذا قابل النوافل بماذا؟ بالفرض وهذا يشمل ماذا؟ الواجب الواجب والفرض عند الاحناف. فحينئذ
يستوي النوعان يستوي النوعان. اذا نقول الخلاصة ان الاصح ان الفرض - 00:44:38

والحتمة والمكتوب كلها الفاظ مترادفة. تصدق على محل واحد وهو ما ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه اذا قيل ما صيغ الواجب؟ متى
نحكم على الشيء في الشرع انه واجب؟ نقول اولا بصيغة ا فعل. صيغة الامر ا فعل واقيموا الصلاة - 00:44:58

نقول هذا واجب هذا واجب. الثاني المضارع المقربون بلام الامر ليتفق ذو سعة. لينفق نقول هذا واجب وفرض لماذا؟ لانه فعل مضارع
مقربون بلام الامر. وهو دال على الوجوب. ثالثا اسم فعل الامر. عليكم - 00:45:18

انفسكم عليكم انفسكم هذا اسمه فعل امر وهو يدل على على الوجوب. رابعا المصدر النائب عن فعل الامر فضرب الرقاب
فاضربوا رقباهم. فاضربوا رقباهم. الخامس التصریح بلفظ الامر. ان الله يأمر - 00:45:38

يأمر نقول هذا يدل على الوجوب والاظهر انه لا يدل على الوجوب. لماذا؟ لانه يشمل الندم خامس ترتيب العقاب على الترك. لان اشترت ليحيطن عملي. يقول هذا ترتيب العقاب يقول صل والا قتلته. نقول صلي هذا يدل على الوجوب من جهتين. من جهة كونه امرا ومن جهة ترتيب العقاب على على الترك. اذا - 00:45:58

ولد واحد من هذه الامور نقول يفهم منها الوجوب يفهم منها الوجوب. وثم صيغ يذكرها كثير من الاصوليين. قال وينقسم من حيث الفعل. الان شرع في بيان اقسام الواجب. الواجب له اقسام ثلاثة. اقسام ثلاثة. ينقسم - 00:46:28

قادم من حيث الفعل. هذا تقسيم. وينقسم ايضا من حيث الوقت. وينقسم ايضا من حيث الفاعل كلها ذكرها المصلي. اذا له ثلاث حثبيات ينقسم من حيث الفعل. يعني باعتبار ذاته نفس الفعل فعل - 00:46:48

باعتبار ذاته بحسب فعل المكلف ننظر الى فعل المكلف الذي حكمنا عليه بأنه واجب. يعني ما طلب شارع فעה طلبا جازما كالصلوة والزكاة والحج. نقول ننظر الى الصلاة نفسها. فنقسم الواجب باعتبار - 00:47:08

الى نوعين الى معين والى مبهم في اقسام محصورة كما ذكره المصلين الى معين والى مبهم في اقسام محصورة الى معين قال في حدده لا يقوم غيره مقامه. لا يقوم - 00:47:28

غيره مقامه. يعني ان يكون الفعل مطلوبا بعينه. ان يكون الفعل مطلوبا بعينه. يعني يحدد لك الفعل شيء واحد. وهذا تعريفه وينضبط معك بما الواجب المخير. لان الواجب المخير كما قال مبهم في اقسام - 00:47:48

امن محصورة. ان يذكر لك الشارع ثلاثة اشياء. ويقول لك يجب واحد منها هل عين لك الواجب؟ لا لم عين وانما ذكر لك واحدا في اقسام محصورة. اذا هو مبهم. هو مبهم. لو عين لك - 00:48:08

شيئا واحدا قال اقم الصلاة هل انت مخier في الصلاة؟ نقول لا. لماذا؟ لان هذا الواجب يسمى واجبا معينا. لا يجزئ غيره ولا يقوم غيره مقامه. لا يمكن ان يؤمر الان بصلة الظهر مثلا ثم يقول لا - 00:48:28

اخراج الى عرفة يأتي بالحج لماذا؟ لان الصلاة صلاة الفرض التي هي الظاهر لا يقوم غيرها مقامها قال الى معين يعني ان يكون الفعل مطلوبا بعينه لا يقوم غيره يعني غير الفعل مقامه. فيتعين - 00:48:48

عليك اذا قيل لك اقم الصلاة ان تصلي ولا خيار لك في الترك. واذا قيل فمن شهد منكم الشهر فليصممه يتعين عليك الصوم ولا يجزئ غير الصوم مقام الصوم في شهر رمضان. هذا نسميه ماذا؟ واجبا معينا - 00:49:08

لا يقوم غيره مقامه. كالصلاحة. كما مثلنا. والصوم كما مثلنا. ونحوهما كالحج وبر الوالدين والصدق ونحوها من الواجبات. فالمطلوب في هذه الواجبات كلها واحد لا خيار لماذا؟ لان الشارع قد طلب منك هذا الفعل بعينه. ولم يخربك بين بين شيئين او ثلاثة - 00:49:28

وان كنت تختار واحد منها. والى مبهم هذا هو القسم الثاني الذي يقابل المعين. والى مبهم مبهم من الابهام. وهو عدم الابهام هو عدم التعين. اذا قيل جاء الذي قالوا الذي هذا اسم موصولة ومبهم. هذا اسم اشارة - 00:49:58

هو مبهر لا يتبعين الا بالمشال اليه. هذا زيد. جاء الذي قام ابوه. اذا الذي وهذا من المبهمات. لماذا؟ لان اراد منها عند اطلاقها غير معين. لابد ان يأتي شيء اخر يبين المراد منها. هنا قال مبهم غير معين. في اقسام محصورة - 00:50:18

في اقسام محصورة لانه لو اوجب شيئا مبها لا في اقسام محصورة صار من التكليف بالمحال لا هذا تصور ان يأمرك بشيء مبهر ما هو؟ الله اعلم به ان يأمرك بشيء مبهر ثم لا يحصره لك في شيء معين - 00:50:38

هذا لا لا يقع وانما يكون من التكليف بالمحال. وانما قال في اقسام محصورة لحكاية الواقع الذي جاء به الشر الذي جاء به الشر. وهذا بعضهم ينكر وجوده لكن الصواب انه ثابت وجائز عقلا وواقع شرعا. اما جائز عقلا فلا يمتنع ان يقول الاب لولده - 00:50:58

انتي بكلها او كذا. خيره بين شيئين او ان يقول السيد لعبدة خط لي ثوبا او انتي بماء خيره بين شيئين اذا اتي بوحد منها اجزأ واسقط الطلاق. اذا بالعقل لا يمنع. وبالشرع ايضا هو واقع. كما قال تعالى فكفارته - 00:51:18

اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او هذه للتخيير. اوكسوتهم او تحريرهم اذا هل الواجب كل هذه الثلاثة الاشياء؟ لا. وانما الواجب واحد. ما هو؟ نقول مبهر. مطلقا - 00:51:38

ها مطلقا مطلق نقول لا مبهم في اقسام محصورة عد لك ثلاثة اشياء وخيرك اي المكلف تخفيها ورحمة بك ان تختار انت. فحينئذ لو ترك الجميع اثم، لو على الجميع اجر. قيل على اعلاها. وقيل على ادنها. قال مبهم في اقسام محصورة - 00:51:58

هذا الذي يسميه الاصوليون الواجب المخير. والاول الواجب المعين. واجب معين وواجب مخير الى مبهم في اقسام محصورة يجزئ واحد منها يعني يجزئ ويسقط طلب فعل واحد منها. لماذا لأن الشرع قد خيرك ايها المكلف في فعل واحد معين لك ثلاثة اشياء كما في خصال الكفاره - 00:52:28

واضح هذا؟ اذا نقول ينقسم الواجب باعتبار الفعل نفسه بالنظر الى ما طلبه الشارع الى نوعين. واجب تعين وواجب مخير. واجب معين عين لك شيئا واحدا ليس لك الخيار في تركه. كقوله تعالى - 00:52:58

اقيموا الصلاة عين لك الصلاة. هل يقوم غير الصلاة مقامها؟ الجواب لا. والى واجب مخير. يعني خيرك الشرع بين اشياء هو الذي حصرها لك. فذكر لك عدة اشياء ثلاثة او اربع وقال لك يجب عليك واحد - 00:53:18

واحد منها اي شيء فعلته منها اجزع واسقط الطلب وببرئت الذمة. فكفارته اطعام عشرة في مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة. عد لك ثلاثة اشياء. الواجب منها واحد فقط - 00:53:38

الواجب منها واحد فقط نسميه هذا واجب مخير. ومن حيث الوقت يعني ينقسم الواجب من حيث الوقت يعني باعتبار الزمن الذي يقع فيه الواجب. باعتبار الزمن الذي يقع فيه الواجب. يعني - 00:53:58

باعتبار زمن ادائه متى يفعل هذا الواجب؟ الاصل فيه او الغالب الكثير ان بعض الواجب قد يكون مؤقت محدد وبعضه يكون غير مؤقت وغير محدد. غير مؤقت يعني لم يجعل له وقت معين مثل الذكاء. الذكاء - 00:54:18

متى تجد؟ هل لها وقت اول وآخر؟ ليس لها وقت. متى ما تم الحول والنصاب والدار الحول وجبت في وقتها حيث وجبت - 00:54:38

وبعض الواجبات عين له الشارع وقته. فحينئذ يكون هذا الوقت مقدر من من الشرع. ولذلك يعرف الوقت بأنه الزمن الذي قدره الشارع للعبادة. قدره الشارع للعبادة. لانك لو نظرت نظرا عقليا هكذا - 00:54:58

ال العبادة المأمور بها. اما ان يكون الوقت مساو لها لفعاليها. ولا يسع الوقت اكثرب من فعل الواجب. واما ان يكون الوقت اكثرب من فعل العبادة. واما ان يكون اقل. قسمة عقلية - 00:55:18

اما ان يكون اقل من وقت العبادة من فعل العبادة. يعني لا يسعى مثل بعض الاصوليين كاربع ركعات في طرفة عين كلف الشارع باربع ركعات بطرفة عين هكذا غمض عينك وافتتح اربع ركعات. هذا ان توجد قالوا هذا محال لانه - 00:55:38

بالمحال. لا يوجد هذا. ماذا يبقى؟ بقي ان يكون الوقت اكثرب من فعل العبادة. واما ان يكون مساويا لفعل العباده. اذا قسمان قالوا نسمي الوقت او الواجب الذي كان مساويا للعبادة - 00:55:58

ها نسميه واجبا مضيقا. والوقت الذي يكون اكثرب من العبادة نسميه الواجب الذي حل فيه في واجبا موسعا واجبا موسعا. اذا قوله ومن حيث الوقت ان ينقسم الواجب من حيث الذي يقع فيه - 00:56:18

الواجب والوقت هو الزمن الذي قدره الشارع للعبادة. الى مضيق يعني الى واجب مضيق ضيق فيه على المكلف بحيث لا يوجد سعة الى تأخيره. فلو اخره لصار قضاء. لصار قضاء - 00:56:38

عرفه المصنفون بقوله ما تعين له وقت لا يزيد على فعله. ما تعين له وقت لا يزيد على فهم. ما اي فعل واجب قوله او عمله الى اخره تعين له - 00:56:58

يعني حدد له وقت من قبل الشارع. لا يزيد على فعله من جنسه. قال كصوم رمضان صوم رمضان نقول هذا واجب مضيق لماذا؟ لانها من جنس صوم رمضان الواجب صوم النفل مثلا او واجب اخر - 00:57:18

الكفارة او النذر فحينئذ لو صام اول يوم مثلا من رمضان هل يسع ان يجمع بين صوم رمضان وصوم من نافلة وصوم النذر مثلا هل يمكن؟ لا يمكنه. اذا نقول هذا الوقت من طلوع الفجر الى غروب الشمس لا - 00:57:38

تسع الا عبادة صوم رمضان فقط. واما ما كان من جنس الصوم كالنفل او الواجب الآخر. غير صوم رمضان فلا يسعه لماذا؟ لأن الوقت هنا مواز ومساوي وقت العبادة. لذلك قال ما تعين له - [00:57:58](#)

يعني حدد له وقت في الشرع. لا يزيد هذا الوقت على فعله بل هو مساو له. من جنسه لا بد من قيد من جنسه لأن الصوم قد يأتي بواجب آخر. يصوم مثلاً ويصدق ويذكر ويرد عليه يأتي بواجبات أخرى - [00:58:18](#)

اذا جمع في وقت واحد بين الصوم وبين غيره من الواجبات. اما من جنس الصوم فلا كصوم رمضان والى واجب واجب موسع وهو ما كان وقته المعين يزيد على فعله من جنسه - [00:58:38](#)

يعني يسع الوقت الفعل وزيادة. كالصلوة والحج كالصلوة اوقات الصلاة مثلاً اذا صلى الظهر نقول هل الوقت موازن للصلوة بحيث لا يزيد الوقت على فعل الصلاة ام يزيد؟ نقول يزيد - [00:58:58](#)

هل له ان يفعل من جنس الواجب الموسع الذي هو الصلاة؟ فلما او واجباً اخر في نفس الوقت او لا؟ يسع يمكن ان يأتي بصلة واجبة غير صلاة الظهر. انت صليت الظهر الان. هل يمكن ان تأتي بصلة واجبة اخرى؟ يمكن مثل ماذَا - [00:59:18](#)

هـ؟ القضاء لو تذكر صلاة مناسبة واجبة امس. فصلى صلاة الظهر اليوم نقول جاء بواجب وهذا الواجب واجب موسع. لأن الوقت يسع هذه الصلاة الأربع ركعات ويسع غيرها من جنسها - [00:59:38](#)

وهو قضاء صلاة اخرى. القضاء للصلاحة الاخرى هو عين او من جنس الواجب الموسع الذي هو صلاة الظهر اولاً كذلك له ان يتمنى بما شاء من النوافل بالصلوات. نسمى هذا الوقت او نسمى هذا الواجب واجباً موسعاً - [00:59:58](#)

صوم رمضان قال كالصلوة يعني المراد بها الوقت. والحج هل وقته موسع؟ لا. ام مبارك موسعة هل المراد ان يحج مررتين في سنة؟ او المراد انه يستطيع ان يرمي في الصباح ثم يتفرغ نساء للعبادات - [01:00:18](#)

في بقية يومه او ان يطوف من صباح ويترفرغ لسائر العادات في يومه نقول باعتبار افعال واعمال الحج هو واجب موسع. وباعتبار كونه لا يسع غيره بمعنى انه لا يصح ان يحج مررتين هو واجب - [01:00:48](#)

مضيق لأن هذه السنة مثلاً اذا حج لا يسع ان يحج مرة اخرى كما اذا صام رمضان لا يسع ان يصوم رمضان اخر الساق او يفظي صوماً اما باعتبار الواحد وباعتبار الافراد نقول يسع ان يأتي بالرمي وهو واجب ثم يتفرغ لسائر العادات. اذا وسع - [01:01:08](#)

الوقت الرمي وزيادة. وان كان المثال فيه نوع اشكال. قال فهو مخير في الاتيان به في احد اجزاءه فهو اي المكلف. مخير في الاتيان به اي بالواجب الموسع. في احد اجزاء - [01:01:28](#)

يعني في اي جزء من اجزاء وقته؟ في اي جزء من اجزاء وقته؟ ولذلك قيل ان الوجوب يتعلق بجميع الوقت. الوجوب يتعلق بجميع الوقت. ثم هو مخير في اي جزء من اجزاء - [01:01:48](#)

اوقع هذا الفعل فوق الظهر مثلاً جميعه نقول محل لايقاع الصلاة الواجبة وهي الظهور هل اذا وقعت في اول الوقت تكون اداء؟ نعم. هل اذا وقعت في اثناء الوقت منتصفه تكون اداء؟ نقول - [01:02:08](#)

هل اذا وقعت في اخر وقت الظهر تقع اذان؟ نعم. معنى هذا الكلام يستفاد منه انه ان جميع الظهر محل اداء صلاة الظهر. فحينئذ صار الوقت كله وقت اداء. وقت اداء. ولذلك - [01:02:28](#)

نص الاوصليون على ان تعلق الواجب يكون بجميع الوقت. وقتاً موسعاً اداء لا قضاء لأن بعضهم يرى ان فعل العبادة في اخر وقتها يكون قضاء كما هو مذهب بعض او ما ينسب إلى الاحناف. والصواب انه يكون - [01:02:48](#)

فلو اخر الصلاة الى اخر وقت الظهر نقول جائز او لا؟ جائز. هل يجب عليه ان ينوي التأخير او يعزّم على التأخير نقول لا هذا هو الصواب والجمهور على انه لا بد ان يأتي بالعزم بدل - [01:03:08](#)

تأخير بدل التأخير والصواب انه لا لا يجب ذلك. جميع وقت الظهر قال الاكثر وقت اداء وعليه الاظهار. ليجب العزم على مؤخري وقد عزل وجوبه للاكثر. يعني عند الجمهور انه اذا اخر الواجب الموسع الى اخر وقته يجب عليه ان ينوي ويعزم انه سيأتي به في اخر الوقت - [01:03:28](#)

لماذا؟ لأن هذا واجب. والوجوب قد تعلق باول الوقت. فحينئذ اما ان يأتي به واما ان يأتي ببدنه اما ان يأتي بي بفعله في اول الوقت.

واما ان يأتي ببدنه ببدل الفعل. وهو العزم والصواب انه لا يجب - 01:03:48

ماذا؟ لامرين اولا التعليم. قالوا اما ان يأتي به ومن اتي به في اخر الوقت فقد اتي به في وقته. اذا فلم يخرجه عن وقته حتى لابد ان يأتي ببدل كالقضاء والعزم. الثاني وهو افرح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل جبريل عليه السلام علمه - 01:04:08

اول الوقت ثم جاء بعده في اليوم التالي وصلى به في اخر الوقت هل قال له في اليوم الاول اعني اعزم غدا ستأتيك متاخر هل قال له ذال؟ لم ينقل هذا. فدل على انه لا يجب العزم على من اخر الصلاة. في الواجب الموسوع الى اخر الوقت - 01:04:28

لماذا؟ لانه فعل ما يجوز له فعله وهو التأخير. اذا ما المراد اذا قيل هو واجب موسوع؟ معناه انه مخير في اي وقت من اوقات الفعل ان يوقع الصلاة. ان يوقع الصلاة هذا حيث لا تعليل - 01:04:48

قد يقول قائل قبل صلاة الجماعة تقع في الاول ولا يجوز ان يتاخر. نقول هنا النظر ليس لفعل الصلاة انما لامر اخر لنصوص اخرى دلت على وجود الجماعة في اول الوقت. فحينئذ وجوب التقديم هنا لا لذات الصلاة وانما لامر اخر تعلق بالصلاحة وهو وجوب الجماعة على قول من يرى - 01:05:08

وجوبها. اذا لا يعترض بوجوب صلاة الجماعة على انه يجب ان يأتي بها في اول الوقت. وانما النظر الى الصلاة نفسها. فنقول وجبت الصلاة قد يكون مسافرا وعند بعضهم لا تجب عليه الجماعة. فحينئذ نقول له ان يؤخر في اخر الوقت. ولا يجب على الصحيح ان يأتي ببدنه هذا - 01:05:28

التأخير وهو العزم جميع وقت الظهر قال الاكثار وقت ادائه. وعليه اذا قيل وقت اداء حينئذ كيف نقول يجب عليه العزم وعليه الاظهار لا يجب العزم على المؤخرین. وقد عزي وجوبه للاكثر. لكن الجمهور والاكثر اذا لم يكن الدليل معهم حينئذ لا - 01:05:48

وان كان الاكثر نصابا اصابة الجمهور لكن الدليل اولى بالاتباع. اذا قال فهو مخير في الاتيان به في احد اجزائه ولذلك هو من جهة المعنى فيه نوع الواجب المخير. الواجب المخير هناك - 01:06:08

ويعني ماذا؟ في عين الواجب. ثناء واحد من ثلاث. وهنا وقع في ماذا؟ في ايقاع الفعل في اي وقت. اذا اختيار هنا والتخيير في الوقت بين اجزاء الوقت. وهناك وقع بين الواجبات انفسها. وهنا في الوقت فلو - 01:06:28

ومات قبل ضيق الوقت لم يعصي لجواز التأخير بخلاف ما بعده. هذه مسألة تتفرع على مسائل الواجب الموسوع. اذا جاز له ان يؤخر اذا جاز له ان يؤخر. فتأخيره اما الى ان يضيق عليه الوقت او قبله. كيف - 01:06:48

عليه الوقت فلو اخر صلاة الظهر الى ان بقي عشر دقائق ويخرج الوقت. نقول عشر دقائق هذا في الغالب انها تسعة اربع ركعات صار الوقت مضيقا عليه. اذا قد يصير الواجب الموسوع مضيقا. متى؟ اذا اخر الواجب حتى بقي عليه - 01:07:08

عليه ما لا يسع الا الواجب الا الواجب. ولذلك يجوز للمرأة مثلا ان تؤخر قضاء شهر رمضان حتى لا هي مخيرة موسوع من ثاني شوال اذا عليها ستة ايام مثلا من ثاني شوال هي مخيرة والواحد موسوع في ان تؤخره - 01:07:28

الى ان يبقى ستة ايام من شعبان. اربعة وعشرين اربعة وعشرين حتى يبقى ستة ايام من شعبان يعني وينتهي شهر شعبان اذا بلغت الى القدر المعين لها في قضاها نقول ضاق عليها الوقت فتعين فيجب عليها ان تصوم - 01:07:48

يجب عليها ان تصوم ثانية اما ما قبل ذلك فهي مخيرة ان توقع الصيام في شهر شوال في شهر ذي القعدة في الى اخره حتى تبقى قدر الايام التي عليها. فاذا بقي قدر الايام حينئذ نقول ضاق عليها الوقت. ضاق عليها الوقت فصار الوقت مضيقا. هنا من - 01:08:08

سائل قال قال فلو اخر ومات اخر من جاز له التأخير حتى بقي وقت يسع الصلاة وغيرها. يعني لم يطلق عليه الوقت. لم يطلق عليه الوقت. اخر صلاة الظهر حتى الساعة الثالثة. نقول بقي عليه وقت موسوع - 01:08:28

يسع الصلاة القدر اربع ركعات وزيادة. لو مات قبل ان يصل. هل يموت عاصيا ام لا هل عف؟ مات ما صلى الظهر ترك واجب او لا؟ ترك واجبا. نعم ما صلى الواجب. هل يعصي او لا - 01:08:48

نقول لم يعصي. وهذا مذهب الائمة الاربعة وحكي اجماعا انه ليس عاصيا. لذلك قالوا هنا لو اخر من له التأخير ومات قبل

ان يفعلاها كالصلة فانها تسقط بموفته عند الائمة - 01:09:08

الاربعة تسقط بموفته عند الائمة الاربعة لماذا؟ لانها يعني تسقط بموفته يعني لا يطلب قضاها من غيره الورثة لانها لا تدخلها النيابة فلا فائدة في بقائها في الذمة بخلاف الزكاة والحج. يعني سقط وجوب الصلاة - 01:09:28

فلا تتعلق بها الذمة. لماذا؟ لأن الصلاة لا نية فيها بخلاف الزكاة. لو لم يذكر فمات حينئذ الزكاة في في التركة. قبل ضيق الوقت هنا قيد هذا. له مفهوم قبل ان يضيق عليه الوقت. الجواب لم - 01:09:48

يعصي لم يعصي بالتأخير كما قلنا عند الائمة اربع وحى اجماع. لماذا لم يعصي بالتأخير؟ لانه لم يضر عليه الوقت يعني لم يتغير عليه فعل الصلاة في ذلك الوقت. انت مخير دخل الوقت الساعة الثانية عشر والنصف ت يريد ان - 01:10:08

الساعة واحدة انت وشأنك ت يريد ان تصلي الواحدة والرابع الواحدة والنصف الثانية الثاني والنصف انت مخير في اي جزء من اجزاء الوقت انت مخير ان توقع الصلاة فيه. اذا فعل ما يجوز له. فعل ما يجوز له. لانه لما - 01:10:28

الى الساعة الثانية مثلا فمات قبل الساعة الثانية نقول قد فعل جائزه. واذا فعل جائزه لا يترتب عليه العقاب. لا ترتب عليه العقاب. لذلك قوله قبل ضيق الوقت هذا قيد. لم يعصي لماذا؟ قال لجواز التأخير. اللام - 01:10:48

التعليم تعلييل الحكم. ما هو الحكم؟ عدم العصيان. عدم العصيان ترك الصلاح حتى قبول. لجواز التأخير لانه فعل ما له فعله. طيب لماذا لا يقدر في نفسه انه قد لا يعيش هل ممكن الانسان يجعل في نفسه دائما انه كل لحظة ممكن يأتيه ملك الموت لماذا - 01:11:08

ماذا لم يحسب حساب هذه الجزئية؟ ها قالوا واعتبار سلامه العاقبة ممنوع لانه غيب يعني قد يعتاده المعترض فيقول لماذا لم يعتبر في نفسه انه قد يقبض في هذه اللحظة؟ نقول اعتبار سلامه - 01:11:38

العقابة ممنوعة. اعتبار سلامه العاقبة ممنوع. لماذا؟ لانه غيب. انت ما تدرى الاصل انك تعيش الاصل السلامه. اما عدم سلامه فهذا امر غبي لا تدرى عنه متى يأتيك ملك الموت فالاصل انك تعيش. ولذلك انت الان وطنت نفسك انك بعد العصر ستذهب الى كذا وكذا وكذا - 01:11:58

كذلك لانك جريت على الاصل وانك باق باذن الله تعالى. طيب بخلاف ما بعده. بخلاف ما بعده بعد ماذا؟ بعد ضيق الوقت فانه يعصي فانه يعصي. وهو من اخر الفعل في الوقت الموسع - 01:12:18

مع ظن مانع منه كعدم البقاء اثم اجماعا. يعلم انه سيقتل بعد او قبل دخول قبل خروج الوقت بنصف ساعة. يعلم هذا ان القصاص سيأتي عليه في الساعة الثالثة - 01:12:38

فاخر حتى الساعة الثالثة. ولم يصل الي فقتل. يعصي او لا؟ يعصي. هل خرج الوقت في حقه؟ نعم. خرج الوقت في حقه. اما الوقت باعتبار نفسه فهو باق. حينئذ نقول اثم اجماع - 01:12:58

لماذا؟ لانه يعتبر تاركا للصلاة عمدا. تاركا للصلاه عمدا. لذلك قال بخلاف ما بعده وهو ضيق الوقت وهو من اخر الفعل في الوقت الموسع مع ظن مانع منه. كعدم البقاء اثم اجماعه - 01:13:18

طيب لو بقي حكم عليه بالقصاص في الساعة الثالثة. فاخر حتى الساعة الثالثة فلما جاء الوقت قالوا عفونا عنه ثم صلى يأثم. ما نوع الصلاة؟ اداء القضاء؟ اختلفت - 01:13:38

فيها والاصح انها اداة لماذا؟ لانها لان خروج الوقت باعتبار ظنه هو ظن انه سيقتل في الساعة الثالثة. فلما عفي عنه نقول الظن صار خطأ. ولا عبرة بالظن البين خطوه - 01:13:58

لا عبرة بالظن البين خطأ. فحينئذ لو صلى قبل خروج الوقت نفسه حكمنا على صلاته بانها اداة وليس قضاء. ثم قال من حيث الفاعل. اذا عرفنا ان الواجب ينقسم من حيث الوقت الى واجب مضيق والى واجب موسع. ثم قالوا - 01:14:18

ومن حيث الفاعل. يعني بالنظر الى المكلف والمخاطب. قد يخاطب بالواجب كل فرض بذاته بعينه. وقد يخاطب كل المخاطبين او كل المكلفين والمطلوب بعضهم. والمطلوب بعض المخاطبين. ومن حيث الفاعل - 01:14:38

اي من حيث المخاطب او المكلف ينقسم الواجب الى قسمين. فرض عين الى فرض عين يعني الى واجب هو فرض عين. سمي فرض عين لماذا؟ لأن المخاطب به كل عين كل شخص بذاته. لا يقوم واحد عن غيره في - [01:14:58](#)

فعل الواجب. حينئذ هذا يسمى فرض عين. وهو اي فرض العين ما لا تدخله النيابة. مع عدم الحاجة ما لا تدخله النيابة. مع القدرة وعدم الحاجة. يعني لا ينوب شخص عن شخص - [01:15:18](#)

لا ينوب شخص عن شخص لا يمكن ان يقول لابنك او لصاحبك صلي الظهر اليوم عني. يمكن؟ لا يمكن هذا لأن الصلاة مخاطب انت بعينك بنفسك. لا يجوز لا يقوم غيرك بها بفعل هذا الواجب. يسمى هذا واجبا - [01:15:38](#)

عينيا ما لا تدخله النيابة. قال مع القدرة وعدم الحاجة. مع القدرة لا تدخله النيابة. اذا اذا لم تكن قدرة تدخله النياب وهذا محل اشكال هذا التعريف ليس بصواب ومع القدرة وعدم الحاجة مثل بالعبادات الخمس بطالة - [01:15:58](#)

بالعبادات الخمس كالعبادات الخمس ما هي العبادات الخمس؟ صلاة والزكاة والصوم والحج اربعة او خمسا اربعة اين الخامس؟ لا نعم هذا محل اشكال اما ان نقول انه من باب التغليب او نقول بعد الطهارة منها. والشيخ الفوزان في شرحه - [01:16:18](#) الطهارة قال خمسة وارجع الى الفروع فان العبادات الخمسة المراد بها في هذا الموضوع كمثال الطهارة والصلة الزكاة والصوم والحج. حينئذ صارت خمسة. او نقول كما قال الشيخ ابن عثيمين رحمة الله انه من باب التغليب. من باب التغليب والا التخييس هنا - [01:16:48](#)

في في نظر. قال كالعبادات الخمس. كالعبادات الخمس. الصلاة. اذا اردنا ان نطبق الحد ما لا تدخله النيابة لا تدخله النيابة. مع القدرة وعدم الحاجة. القدرة المراد بها القدرة البدنية. اذا اذا - [01:17:08](#)

وجدت القدرة لا تصح النيابة. اذا عدلت القدرة صحت النيابة. هل هذا صحيح في الصلاة لا صلاة ابدا لا تدخلها النيابة مطلقا. الا في موضع واحد تبعا استقلالا. وهو ها؟ ركعتي الطواف احسنت. ركعتي الطواف في من حج نيابة عن شخص اخر. فحينئذ - [01:17:28](#) عن ذلك الشخص المنينب. فاما صلی صلی تبعا للطواف. صلی لنفسه او لغيره؟ قالوا لغيره. كيف يقول الاخ عدم النيابة نقول يثبت تبعا ما لا يثبت استقلالا. هذا الموضع الوحيد الذي استثناه كثير من الفقهاء. اذا نقول الصلاة لا تدخلها - [01:17:58](#)

مع القدرة ولا مع عدم القدرة مطلقا. الصلاة لا نيابة فيها. الزكاة هل تدخلها النيابة ام لا الزكاة على المرأة فاخراج الزوج عنها. باذنها. صحة؟ صحة. اذا دخلتها النيابة. الصوم - [01:18:18](#)

لا تدخله النيابة. لا تدخله النيابة. لا مع القدرة ولا مع العدل. لكن ورد من صام من مات صام عنه وليه. صام عنه وليه. هذا يقيد بالذر. الحج هل تدخله النيابة؟ نعم - [01:18:38](#)

النيابة لكن مع العجز اما مع القدرة فلا تدخله النيام. يعني اذا قدر ان يحج بنفسه حدا واجبا حين يتبعين بنفسه. اذا قوله ما لا تدخله النيابة مع القدرة وعدم الحاجة كالعبادات الخمسة هذا التعريف ليس بصواب - [01:18:58](#)

وانما نقول ما طلب الشارع فعله من كل واحد بالذات. او من معين النبوية ما طلب الشارع فعله من كل واحد بالذات. كل واحد لابد ان يقوم بهذا الفعل. او من معين - [01:19:18](#)

شخص معين مسمى كالخصائص النبوية فرضت بعض الاشياء خص النبي صلی الله عليه وسلم ببعض الواجبات. اذا هذا هو فرض العيب. قال وفرض كفاية فرض كفاية. فرض الكفاية هذا مأمور من كفى يكفي. سمي فرض كفاية - [01:19:38](#)

ان البعض يكفي بعض المخاطبين يكفي في سقوط الطلب وبراءة الذمة. اذا فعله البعض اسقط الاثم عنه عن الاخرين قال فرض كفاية لان قيام البعض به يكفي وهو اي فرض كفاية ما يسقطه فعل البعض - [01:19:58](#)

ما يسقطه فعل البعض يعني واجب اذا فعله البعض اسقطه عن الاخرين. مع القدرة وعدم الحاجة ولو كان الاخرون الذين اسقط عنهم فرض الكفاية او الواجب ولو كانوا قادرين. ولو كانوا قادرين. نقول الصلاة - [01:20:18](#)

كما مثل هنا قال كالعبد والجنازة. العبد على قول انها فرض كفاية. اذا فعلها البعض سقط عن الاخرين ولو كان الاخرون قادرين على الاتيان نقول نعم. ولو كان الاخرون قادرين على الاتيان. الجنازة يعني يقصد بها تجهيزها - [01:20:38](#)

دفتها وغسلها والصلة عليها. هذه اذا فعله البعض اسقط الاثم عن الباقيين. ولو كان الباقيون الآخرون قادرين على الفعل. ولو كان

الآخرون قادرين على الفعل. اذا بفعل البعض اسقط عن الآخرين - 01:20:58

وهو ما يسقطه فعل البعض مع القدرة وعدم الحاجة. يعني ولو كانوا قادرين عليه وليسوا محتاجين لغيرهم كالعيid والجنازة. قال

والغرض منه والحكمة منه من فرض الكفاية وجود الفعل في الجملة. النظر في فرض - 01:21:18

عين الى الذات. الى الفاعل بالاصالة. والنظر في فرض الكفاية الى الفعل بالاصالة. والى الفاعل بالتبع. اذا نظر الشارع في فرض العين

الى الفعل الى ايجاده ولذلك صار اهم وافضل من فرض الكفاية. لأن الفعل مقصود بالذات وعين كل فاعل بفعل وايجاد - 01:21:38

هذا الفعل اذا صار اولى ومقدم وافضل. واما في فرض الكفاية فالمقصود ايجاد الفعل. المقصود ان هذا الميت يغسل. لا بد ان يغسل

اي واحد منكم غسله اسقط الاثم عن الباقيين. لماذا؟ لأن المقصود ما هو؟ حصول التغسيل - 01:22:08

حصول الدفن حصول الحمل حصول الجزاء الصلاة. اذا وقعت هذه الامور نقول حصل الفعل. ولذلك قال والغرض منه اي من فرض

الكفاية وجود الفعل في الجملة. يعني من البعض اذا قيل في الجملة وبالجملة في الجملة - 01:22:28

يعني في البعض دون الآخرين. اذا قيل بالجملة بالياء حينئذ يلزم الجميع. وهذا في الجملة يقال من المجموع عند المناطق وبالجملة

يقابل الجميع. هكذا يذكر فيه كتب الفقه. فلو تركه الكل اثموا - 01:22:48

لو تركه الكل اثموا. لماذا؟ فرض الكفاية مهم يقصد ونظر عن عين مجرد. هاه وزعم الاستاذ والجويني ونجله يفضل فرض العين. وهو

على الكل الجمهور والقول بالبعض هو المنصور. اذا قيل صلاة الجنازة واجبة. وخوطب بها - 01:23:08

المكلفين من المخاطب؟ هل كل الناس ام بعضهم؟ الخطاب هنا موجه الى من؟ هل الى قل ام الى البعض؟ هذا فيه خلاف. فيه خلاف.

الجمهور على انه موجه الى البعض. بدليل ماذا - 01:23:38

انه اذا فعل البعض وامتثل ذلك الواجب سقط عن الباقيين. قالوا لو خوطب الباقيون لما سقط عنهم الاثم الآخرين. والاصح انه ها. وهو

على الكل رأى الجمهور عفوا العكس هو الصواب - 01:23:58

ان القول ان الخطاب هنا موجه الى البعض على قول بعض الشافعية وهو اختيار السيوطى كما هنا. وهو على الكل رأى الجمهور. والقول

في البعض هو المنصور يعني القول المرجح عند السيوطى ان المخاطب بفرض الكفاية هو من قام بهذا الفعل. ومن - 01:24:18

ليس مخاطبا بذلك الفعل. والاصح ان الجميع مخاطبون بایجاد الفعل. وهو على الكل يعني المخاطب بفرض الكفاية الكل. لماذا؟ لما

ذكره المصنفون. فلو تركه الكل اثموا. لماذا لا لو كان الخطاب موجها للبعض لم يأثم الكل؟ ائما اثموا لكونهم مخاطبين -

01:24:38

في نبيه هذا الفعلي. فحينئذ دل على ان الخطاب موجه الى الكل وهو على الكل رأى الجمهور. لفوات الغرض ما هو الغرض ها؟ وجود

الفعل في الجملة. وجود الفعل في الجملة. من ادلة الجمهور على ان الخطاب موجه للكل - 01:25:08

ما ذكره المصنفون اثموا بالترك. ولا اثم الا على ترك واجب. ايضا العمومات الواردة في قوله تعالى يكاد يكون اجماع بل هو اجماع ان

الجهاد في الاصل فرض كفاية. ومع ذلك قال جل وعلا وقاتلوا في سبيل - 01:25:28

الله الذين يقاتلونا قالوا الواو هذه للعموم. خطاب لمن؟ للكل. وهو فرض كفاية اذا فعله البعض سقط عنه عن الآخرين. سقط عن

الآخرين. اذا عرفنا من هذا ان الواجب ينقسم باعتبار المخاطبة - 01:25:48

الى قسمين فرض عين وفرض كفاية. فرض عين وهو ان يكون المخاطب به كل واحد بالذات. وفرض كفاية ان يكون المخاطب به كل

المكلفين فاذا فعله البعض سقط عنه عن الآخرين. سقط عن الآخرين. ثم ذكر مثلا - 01:26:08

تتعلق بالواجب وهي ما لا يتم الواجب الا به قسمان. هكذا تقدر وما لا يتم الواجب الا بك قسمان. بمعنى ان الواجب قد يكون واجبا

لذاته. وقد يكون واجبا لغيره. قد يكون واجبا - 01:26:28

لذاته وقد يكون واجبا لغيره. قال وما لا يتم الواجب الا به قسمان. القسم الاول اما غير مقدور للمكلف. اما غير مقدور للمكلف يعني

ليس في قدرته ولا في سعته ولا في طاقته تحصيله - 01:26:48

وايجاد لا يستطيع ايجاد هذا الفعل. كالقدرة واليد في الكتابة. القدرة هنا مثلا كالصلة نقول الاصل وجوب القيام. فاذا عجز ولم يقدر على القيام نقول ماذا؟ ها سقط عنه القيام لا نقول سقط عنه القيام. نقول لم يجب عليه القيام. لم يتعلق به الوجوب - 01:27:08 لم يتعلق به الوجوب اصلا. لماذا؟ لان القدرة مع عجزه ليس في قدرته هل استطاع ان يقوم فيصلي قائما ليس في قدرته اذا كان مريضا مكسور الظهر؟ هل يستطيع ان يرفع عن نفسه هذا الشيء؟ لا يستطيع. فحينئذ لا نقول انه - 01:27:38 وجوب عليه فسقط للعجز. وانما نقول التعبير الصحيح انه لم يجب عليه اصلا. لم يجب عليه اصلا كالقدرة واليد في الكتابة اليد في الكتابة من وجبت عليه الكتابة كالوصية مثلا وهو مقطوع اليدين كيف يكتب - 01:27:58

ها هل هو قادر ام عاجز؟ عاجز. هل نقول تعلق به الوجوب؟ فوجب عليه ان يكتب ثم عجز فسقط عنه الوجوب او نقول لم يتعلق به الوجوب واصلا الثاني لم يتعلق به نجوم اصلا. واستكمال - 01:28:18

الجمعة عدد الجمعة عندهم اربعون لابد فاذا جاء تسعه وثلاثين ما وجبت الجمعة. ما وجبت الجمعة. اذا اذا كان شخص في بيته ويعلم يقينا ان المسجد فيه ثلاثة شخسا. هل وجبت عليه الجمعة وفي بيته؟ حتى - 01:28:38 يخرج؟ الجواب لا. لماذا؟ ها لعدم استكمال عدد الجمعة. والصواب انه لا يتشرط فيه. لكن مثال ذكره اما غير مقدور للمكلف يعني ليس في قدرته. قال فلا حكم له. يعني لا يتعلق به الحكم الشرعي. اذا لا يجب - 01:28:58 ولا يحرم عليه. لا يجب ولا يحرم عليه. فلا حكم له. يعني لا يتعلق به الحكم الشرعي. فلا نقول وجب فسقط كما هو تعبير الكثير يقول يسقط عنه القيام لا يسقط عنه القيام انما لم يجب عليه القيام وصلا. لم يجب عليه القيام اصلا - 01:29:18

هذا النوع الاول قال واما مقدور عليه يعني في قدرته وسعته وطاقته ان يحصله ويوجده كالسعي الى الجمعة. والسفر الى مكة. السعي الى الجمعة. ما حكمه ها لماذا واجب؟ لانه ما لا يتم الواجب الا بي وهو في - 01:29:38

لابد من هذا القيد حتى تخرج النوع الاول فهو واجب فهو واجب. اذا السعي الى الجمعة وال الجمعة واجبة ولا يمكن ان يتحقق ويوجد هذا الواجب وهو صلاة الجمعة الا بالمشي الى الجمعة. فحينئذ نقول وجب المشي لماذا - 01:30:08

لان الجمعة واجبة. والمشي لا بد منه يتوقف الذهاب الى المسجد على وجود المشي. او يتوقف ايقاع صلاة الجمعة على وجود المشي والحركة. فحين اذ نقول ما لا يتم الواجب وهو صلاة الجمعة الا به كالمشي والسعي الى - 01:30:28

الصلاة وهو في قدرته فهو واجب. فهو واجب. كالسعي الى الجمعة. والسفر الى مكة مع الاستطاعة واحصاء المال لاخراج الزكاة كل هذه نقول واجبة. لماذا؟ لان الزكاة واجبة وما لا يتم الواجب الا به وهو في - 01:30:48

مقدوره فهو واجب. وصوم جزء من الليل يعني في الصوم الواجب. وصوم جزء من الليل هذه مسألة فيها خلاف. في خلاف وصوم جزء من الليل يعني لابد ان يصوم جزءا من الليل من اوله وآخره لماذا؟ لانه مأمور بايقاع الصوم في - 01:31:08

نهار رمضان ولا يمكن ان يتحقق بايقاع الصوم في نهار رمضان الا اذا اخذ جزءا من قبل الفجر وجزءا من بعد الغروب من بعد الغروب. ولكن في تسميته صوما هذا ليس بصواب. وان قال بعضهم بوجوب الامساك النزاع معه خفيف لكن - 01:31:28

تسمية صوم الصحيح لا. لان الصوم الشرعي لا يكون الا في نهار رمضان. اما في الليل ها فلا يعتبر صوما وانما يعتبر امساكا. كذلك بعد غروب الشمس لا يعتبر صوما وانما يعتبر امساكا. ولذلك لو قال كما قال بعضهم - 01:31:48

وامساك جزء من الليل في الصوم الواجب ما لا يتم الواجب الا به ما لا يتم الواجب وهو ايقاع الصوم في نهار رمضان الا به. وهو ادخال جزء من الليل قبل الفجر وجزء من من الليل بعد الغروب - 01:32:08

الا به بهذا الفعل فهو واجب. والصواب انه اذا تحقق انه صام في النهار فلا يجب عليه. فلا يجب عليه والاحتياط يحتاج الى دليل. وغسل جزء من الرأس. يعني لغسل الوجه. غسل الوجه واجب. واستيعاب الوجه واجب. ولا - 01:32:28

تحققوا غسل الوجه الا بغسل جزء من الرأس. هكذا قالوا والصواب انه لا يجب في المسألتين. لماذا لانه قد يستطيع ان يغسل وجهه دون ان يغسل جزءا من من رأسه. ما لا يتم الواجب وهو غسل الوجه وتعديمه الا به - 01:32:48

اي وهو غسل جزء من الرأس فهو واجب. اذا غسل جزء من الرأس واجب على هذه القاعدة على ما رآه المصنف. وصوم جزء من الليل

قبل الفجر ومعنى الغروب هذا واجب على ما رأه المصلحي فالصواب انه لا يجب في المسألتين. فهو واجب لتوقف التمام عليه. تمام

ماذا - 01:33:08

تمام ايجاد الواجب. لانه لو والمسألة عقلية نظرية ليس فيها دليل شرعي. المسألة عقلية لو جعل للمكلف ان يحتاج بعدم ايجاد المشي الى الصلاة صلاة الجمعة لسقطت الجمعة عن كل الناس. اليك - 01:33:28

فهذا يؤدي الى الصلاة. لانه اذا لم يمشي فيجب عليه المشي لقال الصلاة واجبة غير واجب. اذا لا اثم بترك الصلاة فحينئذ يسقط عنه الواجب لسقوط الوسيلة اليه نقول لا - 01:33:48

ان الوسائل لها احكام المقاصد. ولذلك نقول ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب. وهذا مغاير لقوله ما لا يتم الوجوب الا به فليس بواجب. ليس بواجب. وهو النوع الاول هنا ما لا يتم الواجب الا - 01:34:08

اما غير مقدور المكلف هذا يعبر عنه الاصوليين بقاعدة. ما لا يتم الوجوب الا به فليس بواجب. نقول مثلا الزكاة لا تجب الا بلوغ النصاب. بلوغ النصاب. اذا وجد النصاب وجبت الزكاة بحوالان - 01:34:28

هل يجب عليك ان تذهب وتشتغل وتعمل حتى تجمع النصاب؟ هذا في قدرتك او لا؟ ممكن يكون في قدرتك ان تذهب تعمل وتجمع مال ليحول عليه الحول فتجب الزكاة. نقول هذا غير مكلف به. لماذا؟ لأن المقدمة هنا مقدمة - 01:34:48

وجوب لا مقدمة وجود. المقدمة مقدمتان. مقدمة وجوب يعني ما كان وسيلة لايجاد الحكم الشرعي. ما كان وسيلة لايجاد الحكم الشرعي. الصلاة الزكاة ليس ليست بواجبة الذي ليس عنده مال وزكاة الزكاة ليست بواجبة. هل لك ان تسعى لتجب عليك الزكاة؟ ها - 01:35:08

بواجب لذلك نقول ما لا يتم الوجوب الا به ليس بواجب. اذا لا يجب عليك ان تسعى لجمع مال فيحول عليه الحوض ثم تجب عليك الزكاة. لأن هذه المقدمة وهي جمع النصاب ليست مقدمة لوقوع الواجب الذي تتعلق به التكليف - 01:35:38

وانما هي لايجاد الفعلي. ولذلك نقول المقدمة مقدمتان. مقدمة وجوب وجوب بالباء وهي التي يتعلق بها التكليف بالواجب. كدخول الوقت للصلاة. الصلاة لا تجب الا اذا دخل الوقت. ليس في وسعك ان تذهب - 01:35:58

او تصنع شيء ليدخل عليك الوقت لماذا؟ لأن الوجوب يتعلق بالصلاة اذا دخل الوقت. تحصيل يؤدي او يثبت الوجوب للصلاه ليس في وسعك وليس في قدرتك. كدخول الوقت للصلاه والاستطاعة للحج غير - 01:36:18

لا يجب عليه ان يسعى فيأتي بالمال ليجب عليه الحج. نقول الحج ليس واجبا عليك. لماذا؟ لأنك غير مستطيع ولا يجب الحج الا بالاستطاعة. الاستطاعة هذه مقدمة لوجوب الحاج. لا يلزمك الاتيان بمقدمة - 01:36:38

الوجه فلا يقال لك اذهب واشتغل واعمل من اجل ان تأتي بمال فيجب عليك الحج. فيجب عليك الحج. كذلك الحولان والنصاب للزكاة. هذا يسمى ماذا؟ يسمى مقدمة وجود. فهذه المقدمة ليست واجبة باتفاق العلماء. باتفاق العلماء - 01:36:58

لماذا؟ لأن الفعل نفسه ليس بواجب. فإذا توقف على ما يؤدي الى وجوبه ليس فيه واجبا عليك تحصيله المقدمة الثانية مقدمة وجود بالدال. يعني ثبت انه واجب. ثبت في الشرع انه واجب - 01:37:18

ثم توقف ايجاد وحصول هذا الواجب على وسائل. تقول الوسائل لها احكام المقاصد. ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب مقدمة وجود وهي التي يتوقف عليها وجود الواجب على وجه شرعي صحيح. لتبرأ منه الذمة - 01:37:38

تبرأ منه الذمة. هذه قسمت الى قسمين قدمت وجود. مقدمة الوجود. ما هو في مقدور المكلف؟ وما ليس في المقدور المكلف. قالوا ما كانت في مقدور المكلف فهي واجبة. وما ليست في مقدور المكلف هي - 01:37:58

محل النزاع عند الاوصليين والاصح انها لا تجب. الاصح انها لا تجب. ولذلك ما لا يتم الواجب الا به بعض انه يعبر بما لا يتم المأمور الا به فهو مأمور به. لماذا - 01:38:18

النبي ليعلم مقدمة الوادي في الوجود وليرعلم مقدمة المندوب. يعلم مقدمة المندوب. ثم ما لا يتم الا به قد يكون منصوصا عليه في الشرع. وقد لا يكون منصوصا عليه في الشرف اذا كان منصوصا عليه في الشرع جاء دليل - 01:38:38

الخاص به كالوضوء. جاء دليل خاص. وحينئذ نقول ثبت بدللين بنص الشرع وبهذه القاعدة ثبت بدللين بنص الشرع وبهذه القاعدة.

وما لا يرد فيه نص او لم يرد فيه نص حينئذ نقول ثبت وجوبه - 01:38:58

هذه قاعدة مثل اد احصاء المال لاخراج الزكاة. اذا وجبت الزكاة بشرط شرطها لا يمكن اذا كان عندهم مال كثير لا يمكن ان يخرج الزكاة الا اذا عرف ما الذي عنده وهي وجبت الزكاة لكن كم مقدارها؟ لا بد ان يحصي المال - 01:39:18

المال هذا واجب. هل نص عليه الشرع؟ نقول لا لم ينص عليه الشر. وانما ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب يبني على هذه القاعدة ما لا يتم ترك الحرام الا به فتركه واجب فما به ترك المحرم يرى وجوب تركه - 01:39:38

ترك الحرام واجب. ما لا يتم ترك الحرام الا به فهو هو داخل وفرع في ضمن القاعدة السابقة. ما لا يتم ترك الحرام الا به فتركه واجب يتفرع عن القاعدة السابقة. لأن الوجوب قد يكون في الوجوب الذي هو الایجاد. وقد يكون الوجوب فيما هو ترك للمحرم - 01:39:58

اذا كان لا يتم ترك الحرام الا بشيء جائز. حينئذ نقول هذا الجائز واجب الكف عنه. واجب الكف عنه. مثل له مثال مشهور عند

الاصوليين فلو اشتبهت اخته باجنبية او ميته بمذكاة. قال وجب الكف - 01:40:28

تحرجا عن مواقعة الحرام. فلو الفهد للتفریع يعني يتفرع عن القاعدة السابقة. اشتبهت اخته باجنبية اجتمعت اخته باجنبية. هذا يمكن. هل لها صورة؟ ها؟ في الحرب يمكن تشبثه في الرضاعة. هذا يحصل كثير يسأل عنه الناس. اذا اشتبه - 01:40:48

اخته باجنبية ويعلم ان واحدا منهما اخته بالقطع والثانية اجنبية. فلو اشتبهت اخته اجنبية لم يجز العقد عليهم. لا يجوز ان يعقد عليهم. الاجنبية حلال او حرام؟ حلال. حلال واخته حرام. نقول وجب الكف عنهم. اما الاجنبية في الاشتباہ المحرم. واما - 01:41:18

اخته فبالاصالة. اذا صارت الاجنبية حراما لاشتباهها باخته ترك العقد على اخته هذا واجب. ولا يتم هذا الواجب الا بتتركها. العقد على الاجنبي حينئذ نقول فما به ترك المحرم يرى وجوب تركه جميع من درى. حينئذ يجب ترك العقد على الاجنبية - 01:41:48

دفعا للوقوع في العقد على اخته. او ميته بمذكى. هذا واضح ميته بمذكاة اعلم ان واحدة منهما مذكى والآخر ميته. يحرم عليه الاكل من الميته. والاصل في المذكاة انه جائز ان يأكل منها. فاذا اشتبه حصل الاشتباہ نقول حرم الاكل منهما. الميت بالاصالة -

01:42:18

المذكاة بالاشتباه. وجب الكف تحرجا. وجب الكف يعني عن العقد على الاخت والاجنبية ووجب الكف عن اكل الميته المشتبهه المذكاة المشتبهه بالميته. تحرجا تفعلا هذا تفاعلا مرادا به ها يأتي بمعنى التجنب بمعنى التجنب يعني بعدا عن الوقوع في الحرج -

01:42:48

ولذلك جاء في الحديث فاخبر بها معاذ ها تأثما يعني خروجا عن الوقوع في الاثم تحرجا يعني خروجا عن الوقوع في في الحرج. في الحرج. وجب الكف عن مواقعة الحرام. مواقعة - 01:43:18

الحرام وهو اخته والميته. ولا يتم ذلك الا باجتناب الميته والمذكاة ولا يتم ذلك في العقد الاها الكف عن الاخت والاجنبية. فلو وطى واحدة او اكل فصادف المباح لم يكن مواقعا للحرام باطل. ما تورع فتزوج واحدة منها. فظهر انها - 01:43:38

اجنبية بعد ذلك. هل يكون قد وقع في حرام او لا؟ ها؟ نقول يجب الكف عنهم لا يتزوج هذه ولا تلك. لكن ما تورع فعقد النكاح. ما صبر. فحين اذ نقول انها اخته - 01:44:08

فالعقد باطل لا اشكال. وان صادف انها الاجنبية قال هنا لم يكن مواقعا للحرام باطل. يعني بين هو وبين الله عز وجل لا اثم. لا يأثم على انه قد وقع في زنا. وانما يأثم على المخالفه. يأثم - 01:44:28

على المخالفه لأن ثم امررين عندنا في مثل هذه المسألة. اذا حرم اكل المذكاة لاشتباهها بالميته عندنا امران اثم على اكل الميته واثم على مخالفه الاقدام. فحينئذ اذا اكل وثبت انها ميته - 01:44:48

قد اثم من وجهين ولم يكن مضطرا قد اثم من وجهيه اولا اكل الميته. وثانيا مخالفه الامر لاننا نقول يجب الكف عنهم. يجب الكف عنهمما عن اكل واحدة منها. فحينئذ يأثم من جهتين فلو - 01:45:08

قال فان المأكول هي المذكاة نقول لا يأثم من جهة كونها ميته لانه لم يأكل ميته. وانما يأثم من جهة خالفت الواجب وهو الكف وهو

الكاف. ولذلك قال فلو وطأ يعني تزوج واحدة منها او اكل - 01:45:28
من الميتة او المذكر. فصادف المباح بعد ذلك عرف ان الذي اكله هو المذكى. وعرف ان المعقود عليها هي الاجمل لم يكن مواقعا
للحرام باطللا. لعدم تيقنه الحرام. لكن ظاهرا يعني لكنه مواقع - 01:45:48

له ظاهرا لفعل ما ليس له. مواقع للحرام ظاهرا لانه خالف الوجوب. خالف الوجوب لفعل ما ليس له يعني ما ليس له فعله لان الواجب
عليه الكف والاشتباه. عليه الكف - 01:46:08

للاشتباه لماذا؟ لاننا نقول الاثم من جهتين. من جهة مخالفة الكف ومن جهة التلبس بمواقعة الاخت او الأكل من
الميته. فإذا انتفع الاثم المرتب على مواقعة الاخت - 01:46:28

وانتفى الاثم المرتب على اكل الميته بقى اثم واحد وهو المخالفة. وهو المخالفة. وبهذا نعلم ما يشتهر الان من بعض طلاب العلم
يستفتى في مسألة فيظنن الجواب او لا يعلم الجواب وهذا يحصل مع كثير يسألون في مثل هذه المسألة - 01:46:48

فيجيب ما يراه في وقته وابدى له عقله. ثم يسألني فاقول له الجواب. فيقول الحمد لله انا قلت له كذلك هل هذا يائمه او لا؟ هو
صادف الحق. صادف الحق. افتى - 01:47:08

على ما يوافق الحق فيما اظنه. لكنه نقول هو اثم. لماذا؟ لانه خالف. هو ممنوع من الافتاء بغير علم. اما ان يكون عندك علم او لا.
قسمة لا ثالث لها. فاسألاوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون. والآن يقولون مثقف ومفكر وليس - 01:47:28

مثقف اما ان يكون في العالم واما ان يكون في الجاهل. وليس بين العالم والجاهل منزلة واسطة. فاسألاوا اهل الذهن تقسيم من سبع
سبعة فاسألاوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون. ان سئلت عن مسألة وتعلم يقينا الجواب فافتي بها - 01:47:48

ان وافقت الحق فالحمد لله فلك اجران كنت من اهل الاجتهاد. ان كنت مقطعا فحينئذ يتحمل صاحب الفتوى الذي نقلت عنه او اذا
كنت مجتهاها فلك اجر. اما ان تفتى هكذا من عندك ثم تسأل اهل العلم فإذا وافق الفتوى التي افتت بها قلت الحمد لله قل لا -
01:48:08

انما انت اثم لانك خالفت واقدمت على الفتوى انت ممنوع من الفتوى. فإذا افتت بعقلك وبرأيك وبظنك في ذلك الوقت وخاصة اذا
كان مبنها على الهوى والعقل فصادف ان هذه الفتوى وافقت الحق نقول انت اثم انت - 01:48:28

اثم ولا يكفيك ان تقول الحمد لله قد افتت بهدا وهذا كثير يسأل في مثل هذه المسألة يفتون هكذا وخاصة في الحج وفي رمضان
الناس بعضهم بعض فالعوام يصيروا مفتين ولذلك شيخ ابن عثيمين يقول ما اعذر المفتين في ايام الحج. العوام كلهم ينقلبون علماء
- 01:48:48

الله المستعان. اذا قول فلو اشتبت المقصود بها لتفريعني المسألة السابقة. لو اشتتبه محرم بمباح هذا خلاصة لو اشتتبه محرم بمباح
وجب الكف وجب الكف. ولا يحرم المباح في ذاته - 01:49:08

يعني لا ينقلب المباح محرما بل هو على اصله. وانما المباح لم يحرم. فالمنع لا لكونه حرام يعني انقلب من الاباحة الى التحريم وانما
لاجل الاجتباه لاجل الاجتباه. اذا المباح يبقى مباح فالمزكاة - 01:49:28

فلو ظهر بعد ذلك وارتفع الاشتباه وعلمت ان هذه مذكى هل يجوز الأكل منها؟ يجوز الأكل منها قبل رفع الاشتباه لا يجوز. لماذا؟ لانها
محرمة. هل هي محرمة لذاتها؟ الجواب لا. وانما حرمت - 01:49:48

لاجل الاجتماع فإذا زال الاجتماع وعلمت ان هذه مذكاة حينئذ زال الامر الذي توقف عليه وجوب الكف ظاهرا اذا نقول فوجوب
الكهف ظاهرا لا يدل على شمول التحريم بما كان اصله مباحا. ولهذا لو اكلهما - 01:50:08

لم يعاقب الا على اكل ميته واحدة. لو اكلت ثنتين لم يعاقب الا على اكل الميته. لو تزوج الشنتين لم يعاقب الا على اخته الا على وطى
اخته. هذا خاتمة هذا الفصل ومسائله كثيرة وترجعون اليها في المطولات - 01:50:28